هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

# سياسة الحوكمة والامتثال

هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

# محاور العرض


1. نبذة عن هيئة الحكومة الرقمية
   - 1.1 قرار إنشاء هيئة الحكومة الرقمية
   - 1.2 اختصاصات ومهام هيئة الحكومة الرقمية
2. مقدمة
   - 2.1 الاطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية
   - 2.2 أهداف ومكونات الاطار التنظيمي
3. سياسة الحوكمة والامتثال
4. منصة استطلاع
   - 4.1 ملخص عن نتائج استطلاع
   - 4.2 أبرز المرئيات والملحوظات الواردة

## 1.1 قرار إنشاء هيئة الحكومة الرقمية

### قرار إنشاء هيئة الحكومة الرقمية

قرار رقم (418) وتاريخ 1442/07/25هـ صدر قرار الموافقة على تنظيم الهيئة، والقيام بتنظيم أعمال الحكومة الرقمية وتحقيق التكامل بين كافة الجهات الحكومية، وبناء على المادة (الرابعة/4) من التنظيم تم العمل على تنظيم أعمال الحكومة الرقمية بما في ذلك إقرار السياسات المتعلقة بنشاط الهيئة وضع الخطط والبرامج والمؤشرات وتنظيم عمليات التشغيل والإدارة والمشاريع المتعلقة بها وتعميمها ومتابعة الالتزام بها.

المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم : (٤١٨)
وتاريخ : ١٤٤٢/٧/٢٥هـ

قرارات مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة بالأمر السامي رقم (٣٦٣٣) وتاريخ ١٤٤٢/١/٢٠هـ المشتملة على برقيات معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رقم ٦٢١٩/٤١/٠١ وتاريخ ١٤٤١/١١/٢٥هـ، ورقم ٦٣٥٥/٤١/٠١ وتاريخ ١٤٤١/١٢/٥هـ، ورقم ٦٧/٤٢/٠١ وتاريخ ١٤٤٢/١/٤هـ، في شأن إنشاء هيئة باسم "هيئة الحكومة الرقمية"، والمعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٣٥٠١٧ وتاريخ ١٤٤١/٦/٥هـ، المشتملة على برقية الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي رقم ١٢٢ وتاريخ ١٤٤١/٥/٢٨هـ، في شأن حوكمة الأدوار بين برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) ومركز المعلومات الوطني.

وبعد الاطلاع على مشروع تنظيم هيئة الحكومة الرقمية.

وبعد الاطلاع على نظام التعاملات الإلكترونية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ.

وبعد الاطلاع على الأوامر السامية رقم (٢٢٢٩٠) وتاريخ ١٤٣٣/٤/٢٧هـ، ورقم (١٨٧٦٧) وتاريخ ١٤٤٠/٤/٧هـ، ورقم (٣٦٣٣) وتاريخ ١٤٤٢/١/٢٠هـ.

وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (١٣٦٢) وتاريخ ١٤٤١/١١/٧هـ، ورقم (٨٧) وتاريخ ١٤٤٢/٢/٢١هـ، والمذكرات رقم (١٧٣) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ، ورقم (١٠٧٤) وتاريخ ١٤٤٢/٦/٢٨هـ، ورقم (١٢٠١) وتاريخ ١٤٤٢/٧/١٨هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١١-٤٢/٢٧/د) وتاريخ ١٤٤٢/٧/٦هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٤٩٣٣) وتاريخ ١٤٤٢/٧/٢٠هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً : الموافقة على تنظيم هيئة الحكومة الرقمية، بالصيغة المرافقة.

صورة للقرار

# 1. نبذة عن هيئة الحكومة الرقمية

## 1.2 اختصاصات ومهام هيئة الحكومة الرقمية

1. إقرار **السياسات والخطط** والبرامج.
2. اقتراح **مشروعات الأنظمة** واقتراح تعديل المعمول به منها.
3. إعداد **الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية** والإشراف على تنفيذها.
4. **تنظيم أعمال** الحكومة الرقمية وعمليات التشغيل والإدارة والمشاريع **وتعميمها** على الجهات ذات العلاقة.
5. **وضع المواصفات القياسية** الخاصة بمنتجات الحكومة الرقمية.
6. **قياس أداء الجهات** الحكومية وقدراتها في مجال الحكومة الرقمية **ورضا المستفيد**.
7. **متابعة التزام** الجهات الحكومية.
8. **حوكمة أعمال السحابة** الحكومية الرقمية.
9. تقديم المساندة لتبني **وتمكين التقنيات الحديثة**.
10. **ترشيد تكاليف** الخدمات الحكومية الرقمية.
11. المساهمة في **بناء القدرات الوطنية**، والمشاركة في إعداد البرامج التعليمية والتدريبية.
12. تقديم **الاستشارات والخدمات** للجهات الحكومية والقطاع الخاص.
13. إجراء **الدراسات والبحوث** في مجال الحكومة الرقمية.
14. وضع **المعايير الفنية** لنماذج التحول الرقمي ومتابعة الالتزام بها.

# 2. الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية

## 2.1 نبذة عن الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية

يعد الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية أداة تنظيمية مصنّفة ضمن أفضل الممارسات الدولية، ويتم بموجبها تحديد العناصر الرئيسية للتصميم والتنفيذ الاستراتيجي؛ سعياً لبلوغ مستويات أعلى من النضج في المجال الرقمي، ويهدف إلى توحيد مفهوم السياسات والمعايير والإرشادات الرقمية الحكومية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وإرشاد الجهات الحكومية خلال عملية تنفيذها

### المكونات الرئيسية للاطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية

#### سياسة الحكومة الرقمية

السياسة العامة في الاطار والتي تحدد توجهات الحكومة الرقمية وتعمل على تمكين وتسريع التحول الرقمي المستدام للقطاع الحكومي على المدى المتوسط والبعيد، وتساعد الجهات الحكومية على رسم خطط استراتيجية متوائمة مع التوجهات الاستراتيجية للحكومة الرقمية وتمكين التنفيذ الناجح لتلك الخطط المرسومة.

#### السياسات المستمدة من سياسة الحكومة الرقمية

1. **الحوكمة والامتثال**
   Governance & Compliance
2. **منصات الحكومة الشاملة**
   Whole-of-Government Platforms
3. **إدارة الخدمات الرقمية وتطوير المهارات**
   Lifecycle Administration & Upskilling
4. **مركزية المستفيد**
   Beneficiary-Centric
5. **التقنية**
   Technology

**المعايير/الضوابط**

**الادلة الارشادية**

#### 8 مبادئ لتطوير سياسات ومعايير الحكومة الرقميّة

- "طلب بيانات المستخدم لمرة واحدة" Once-Only Principles
- "الرقمنة أولاً" Digital First
- "الأجهزة الذكية أولاً" Mobile First
- "الرقمنة افتراضيا" Digital By Default
- "الحكومة الرقمية منصة شاملة" Government-As-A-Platform
- "الرقمنة في التصميم" Digital By Design
- "الإتاحة افتراضياً" Open By Default
- "سهولة تطوير السياسات" Ease of Policy Formulation

## 2.2 أهداف ومكونات الاطار التنظيمي

يعد الاطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقميّة أداةً تنظيمية مصنّفة ضمن أفضل الممارسات الدوليّة، ويتم بموجبها تحديد العناصر الرئيسية للتصميم والتنفيذ الاستراتيجي؛ سعيا لبلوغ مستويات أعلى من النضج في المجال الرقمي، ويهدف إلى:

- توحيد مفهوم السياسات والمعايير والإرشادات الرقمية الحكومية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وإرشاد الجهات الحكومية خلال عملية تنفيذها
- ضمان اعتماد مسارات موحّدة لتطوير خدمات الحكومة الرقمية وتوحيد النهج في تقديمها
- الحرص على الامتثال التدريجي عبر مختلف الجهات الحكومية والتقييم المتواصل لجودة الحكومة الرقمية ومستوى نضجها، بهدف التنظيم والتحسين المستمرين

**المبادئ** عبارة عن مسارات أساسية ومتكاملة يتم بموجبها تحديد التنظيمات الرئيسية للجهات الحكومية فيما يتعلّق بالحكومة الرقمية

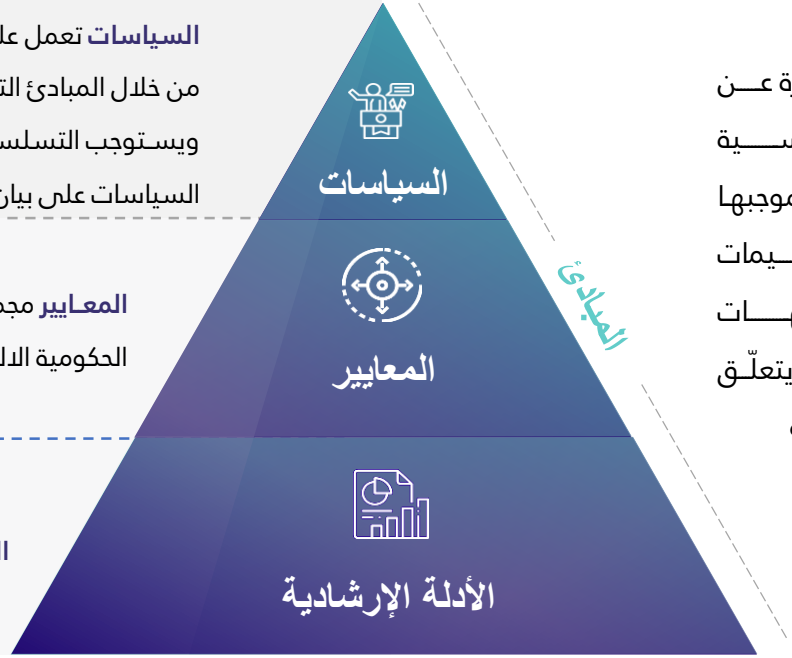


**السياسات** تعمل على تحديد السياق أو طريقة العمل لإرشاد وتحديد الخطوات الحالية والمستقبلية، كما تحدّد المطلوب من الجهات الحكومية من خلال المبادئ التي تضمنتها السياسات المطورة ويكون لغالبية السياسات معايير مرتبطة بها توفّر المزيد من المعلومات للجهات الحكومية. ويستوجب التسلسل المنطقي للسياسة أن يكون كل مستند أقل تراتبية متسقًا مع مستند أعلى منه ومتصلاً به، وعادةّ ما تشتمل السياسات على بيان رقابة/ امتثال يتم فيه تحديد كيفية رصد الامتثال للسياسة.

**المعايير** مجموعة من المقاييس والقواعد والضوابط المنظمة للعمليات والمهمات ذات العلاقة بالحكومة الرقميّة، وعلى الجهات الحكومية الالتزام بهذه المعايير تحقيقا لما ورد في تنظيم الهيئة.

**الأدلة الإرشاديه** توفّر أمثلةً توضح للجهات الحكومية آلية تطبيق السياسات والمعايير.

# 2. السياسة الرئيسية في الاطار التنظيمي

## 2.1 سياسة الحكومة الرقمية

**نبذة عن السياسة**

تعتبر سياسة الحكومة الرقمية السياسة العامة التي تحدد توجهات الحكومة الرقمية وتعمل على تمكين وتسريع التحول الرقمي المستدام للقطاع الحكومي على المدى المتوسط والبعيد، وتساعد الجهات الحكومية على رسم خطط استراتيجية متوائمة مع التوجهات الاستراتيجية للحكومة الرقمية وتمكين التنفيذ الناجح لتلك الخطط المرسومة.

### أهداف السياسة

1. إيجاد منظومة حكومية شاملة تركز على المستفيدين من مواطنين ومقيمين وزوار
2. تسهيل التحول الرقمي للقطاع الحكومي من خلال تعزيز قدرته وفعاليته وتحسين استجابته لتلبية احتياجات واولويات المستفيدين
3. تحديد مجموعة واسعة من المبادئ والعوامل التمكينية والدافعة، ونماذج الحوكمة اللازمة لتحقيق الأهداف والغايات الإستراتيجية للحكومة الرقمية
4. رفع ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية ومؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية

### المبادئ التابعة لركائز السياسة وركائز السياسة

| المشاركة | التحول | القدرات | الحوكمة |
|---|---|---|---|
| 1 الشفافية | 1 التحديث الرقمي | 1 تمكين المستفيدين | 1 الالتزام بالسياسات والمعايير |
| 2 التعاون | 2 النموذج التشغيلي المؤسسي | 2 القدرات التقنية | 2 تصميم السياسات |
| 3 البيانات والخصوصية | 3 حوكمة تقنية المعلومات | 3 المهارات الرقمية | 3 المسؤولية |
| 4 إتاحة وتبادل المعلومات | 4 الموارد المشتركة | 4 القدرات الادارية | 4 اشراك أصحاب المصلحة |
| 5 اشراك المجتمع المدني | | 5 قدرات الأعمال | 5 منتجات الحكومة الرقمية |
| 6 الشمولية | | 6 القدرات الشاملة | 6 تقديم الخدمات |

# 3. السياسات المستمدة من سياسة الحكومة الرقمية

## 3.1 سياسة الحوكمة والامتثال

**نبذة عن السياسة**

تعد سياسة الحوكمة والامتثال إحدى السياسات المضمنة في الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية وهي أحد السياسات الخمس المتخصصة والمستمدة من سياسة الحكومة الرقمية، والتي تعمل بدورها على حوكمة الأدوار والمسئوليات المرتبطة بها.

### محتويات السياسة

تشمل السياسة على حوكمة جميع الأنشطة المتعلقة بالحكومة الرقمية التي تجريها الجهات الحكومية ومدى امتثالها للتنظيمات ذات العلاقة بالحكومة الرقمية، وتغطي السياسة المجالات التالية:

**المراقبة**

الاشراف على أعمال الحكومة الرقمية من حيث وضع السياسات والمعايير اللازمة وقياس الأداء ونضج الخدمات الرقمية الحكومية ومدى الامتثال لتنظيمات الصادرة من هيئة الحكومة الرقمية

**الخصوصية**

تشمل كافة الأنشطة والإجراءات المتعلقة بحماية وسرية وخصوصية البيانات الخاصة بالمستفيدين.

**الاستثمار**

يشمل كافة الأنشطة والإجراءات المتعلقة بالعائد على الاستثمار لأعمال الحكومة الرقمية من قبل الجهات الحكومية.

**الترخيص والاعتماد**

يشمل كافة الأنشطة والإجراءات المتعلقة بإصدار الجهات الحكومية للتراخيص والاعتمادات للمطورين والمشغلين لأعمال الحكومة الرقمية من القطاع الخاص.

**المشتريات**

يشمل كافة الأنشطة والإجراءات المتعلقة بتوريد المنتجات المتعلقة بأعمال الحكومة الرقمية من خدمات وحلول وأنظمة وغيرها والمقدمة من القطاع الخاص الى الجهات الحكومية.

# 4. نتائج منصة استطلاع

## 4.1 ملخص عن نتائج استطلاع

### تم استطلاع آراء العموم والجهات الحكومية عبر المنصات التالية

- المنصة الحكومية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية
- منصات التواصل الاجتماعي

### بيان عدد المرئيات

| عدد المرئيات الواردة | 1 |
|---|---|

# 4.أبرز المرئيات والملحوظات الواردة

## 4.2 المرئيات الواردة حول سياسة الحوكمة والامتثال

| # | جدول معالجة المرئيات والملحوظات لمشروع سياسة الحوكمة الرقمية | | | |
|---|---|---|---|---|
| | المادة | المرئيات / الملحوظات | رأي الجهة الحكومية | الإجراء المتخذ |
| 1 | | ماهي اليه قياس التزام الجهات الحكومية بالسياسات والمعايير المطلوبة | عدم مناسبة الملاحظة<br><br>تم إعداد وثيقة المعايير الأساسية للتحول الرقمي لتناسب جميع الجهات الحكومية بتنوع طبيعة أعمالها، وبناء عليه ستقوم الهيئة ضمن الاختصاصات الممنوحة لها في قرار مجلس الوزراء رقم (418 )وتاريخ 25/7/1442هـ والقرارات ذات الصلة، بتقييم التزام الجهات الحكومية بتنفيذ المعايري وفقاً للآليات والضوابط بشكل دوري | لا حاجة للتعديل<br>تمّ التوضيح |